# الرجل المنتظر!

# ١

الليلة الأخيرة من ( رمضان ) ١٤٠١ هجرية .

ليلة من ليالى صيف ١٩٨١ ميلادية .

الهواء ساخن .. الرطوبة خانقة .. عيد ( الفطر ) بعد ساعات قليلة .. لكن أولئك الرجال الذين اجتمعوا فى مبنى نقابة المحامين لم يشعروا فى صدورهم بالفرح ولابالبهجة ..كانوا يشعرون أن كابوسا ثقيلا قد حط على البلاد ، ونشر جناحين من الغم والزهق عليها .. من ( السلوم ) الى ( شرم الشيخ ) .. ومن ( الأسكندرية ) إلى ( وادى حلفا ) وكان أولئك الرجال بالذات يشعرون بأن هذا الكابوس أقرب إليهم من غيرهم ..كانوا يشعرون أن أنياب هذا الوحش الكاسر قد استقرت فى عقولهم .. وأظافره تمرح وتعربد فى قلوبهم .. فهم محامون .. رسالتهم الدفاع عن حقوق الآخرين .. لكنهم عاجزون عن الدفاع عن حقوقهم .. لقد حل رئيس الجمهورية مجلس نقابتهم ، وعين لهم مجلسا آخر ..مؤقتا ..رغم إرادتهم .. ولم يسمح لهم بحق الاعتراض .. أو حتى ( الافمفناط ) .. فشل ( عبد العزيز الشوربجى ) المحامى الذى وقف للسادات بالمرصاد فى النقابة .. إفشل فى تذبير مسيرة تجوب شوارع القاهرة .. وفشل فى نشر أى بيان يعبر عن المحامين الغاضبين فى الصحف .. فلم يعد أمامه ــ هو وزملاء الغضب ــ سوى الجلوس فى مبنى النقابة ــ بوسط القاهرة ــ وتبادل ( الغيظ ) ..

ويبدو أن النار التى كانت فى صدر ( الشوربجى ) قد حرقت كل ضلوعه .. فصرخ فيمن حوله : ( ألايوجد فى هذا البلد رجل .. رجل واحد يخلصها ويخلصنا جميعا من هذا الفرعون ) .. ورحنا جميعا نهدىء من ثورته .. ونحن نؤكد له : أن مصر حبلى دائما بالرفض .. وهى الآن تعانى آلام المخاض ..

فى ذلك الوقت كان ( الشوربجى ) قد جاوز السبعين من عمره .. وأتاح له هذا العمر الطويل أن يكشف ألاعيب ومناورات السياسيين وأن يكفر بها .. وأن يشعر أن الخلاص أصبح معلقا على رجل واحد .. يأتى .. ليذهب كل شىء.. ولا أعرف لماذا خطر ببالى ساعتها .. أن الرجل المنتظر لابد أن يخرج من صفوف الجيش .. ولاأذكر ما إذا كنت قد عبرت ــ للآخرين ــ عن هذا الخاطر أم لا ؟!

ولم تمر أيام طويلة حتى كان ( عبد العزيز الشوربجى ) تحت التحفظ .. اعتقل مع ١٥٣٦ شخصا من مختلف التيارات والجماعات والاتجاهات .. كانت الكشوف التى تضم أسماءهم معدة سلفا .. بخلاف كشوف أخرى تضم أسماء سبعة آلاف عضو من ( الجماعات الإسلامية ) قال السادات عنهم فيما بعد ( فى بيان ٥ سبتمبر ١٩٨١ )إنه يعرفهم جيدا .

وخشينا أن يموت ( الشوربجى ) ــ الذى نقل إلى إحدى غرف العناية المركزة بمعهد القلب ــ قبل أن يأتى الرجل المنتظر .. لكن القدر شاء ألا يأتى ملك الموت قبل أن يأتى الرجل المنتظر .. أو الشاب المنتظر .. خالد أحمد شوقى الاسلامبولى الذى اغتال السادات فى وضح النهار ووسط سلاحه وحراسه والذى دخل التاريخ من أوسع أبوابه باعتباره أول ( مصرى ) يقتل ( فرعونا ) منذ عصر ( الأهرامات ) الى عصر ( الانفتاح ) .

وشاء القدر أن يحضر ( الشوربجى ) إحدى جلسات محاكمة ( خالد الاسلامبولى ) .. وأن يعانقه .. وأن يعامل خالد معاملة الأبطال .. وبعد أيام من هذا اللقاء مات ( الشوربجى ) .. وتحولت جنازته إلى مسيرة شعبية .

وكما أحسست أن الرجل المنتظر سيخرج من الجيش .. أحسست ــ بما يشبه اليقين ــ أننى سأدافع ــ كمحام ــ عن الذين قتلوا ( السادات ) .. وظل هذا الإحساس يرافقنى كظلى ، حتى انتدبتنى نقابة ( المحامين ) الفرعية بالقاهرة مع محامين آخرين لهذه المهمة .. لكن .. بسبب ظروف خارجة عن إرادتى لم أشارك فى الجلسة الأولى من المحاكمة .. والتى عقدت فى ٢١ نوفمبر ١٩٨١ .. بإحدى المحطات العسكرية بمنطقة الجبل الأحمر .

وبدأ المشوار التاريخى مع هذه القضية ــ التى يمكن أن توصف بحق بقضية العصر ــ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ .. تاريخ انعقاد الجلسة الثانية من المحاكمة .. كانت بداية متأخرة بعض الوقت .. وكانت آخر نسخة من ملف القضية تلك التى كانت من نصيبى .. وقد تسلمتها بعد أن قضيت أكثر من ثلاثة أيام فى اللف والدوران لكى أحصل على تصريح دخول المحكمة ..

ومن الصعب على أن أصف مشاعرى وأنا فى طريق المحكمة .. أول مرة .. إن كل مشاعر البشر وضعت ــ ذلك الصباح ــ فى سلة واحدة حملتها فى صدرى وبين ضلوعى .. لكن .. من المؤكد أن اجراءات الأمن والدخول إلى منطقة المحكمة كانت كفيلة بأن تجعل أى محام يندم على قبول هذه المهمة .. كان على المحامى أن يسلم حقيبة يده إلى رجل من رجال الأمن ، ثم يتوجه الى مجموعة أخرى من رجال الأمن لتفحصه ، وبعد الفحص تقدم له بطاقة خاصة مستخرجة من المخابرات الحربية تعلق على الصدر .. ثم يصعد سيارة أتوبيس يتسلم فيها الحقيبة .. ولايمكن مغادرتها بأى حال من الأحوال .. وتتحرك السيارة بالمحامين ورجال الأمن .. وفى منتصف الطريق تقف ، ويفتش المحامون بأصابع مجموعة جديدة من مجموعات الأمن .. والتفتيش ــ هذه المرة ــ إما عشوائى أو للجميع .. والتفتيش هذه المرة يكون ذاتيا .. وعندما تصل السيارة إلى بوابة المحكمة كان علينا أن نسير داخل سور لايسمح بمرور أكثر من فرد وأحد ليتم تفتيش جديد يشمل الحقيبة .. والثياب ..

وحتى الحذاء .. يتبعه تفتيش آخر بجهاز الكترونى يكشف الأسلحة والأجسام المعدنية والأشياء الغريبة ..

ولا يجوز الدخول بالأدوية إلا بعد مراجعتها بمعرفة صيدلى من جانبهم .. حتى أقلام ( الفلوماستر ) كان يتعين فكها للتأكد أنها فعلا أقلام لاشىء آخر .

وبعد كل هذه الإجراءات كان على كل منا أن يدخل قاعة المحكمة بصحبة أحد رجال الأمن .. يوصله إلى استراحة خاصة للمحامين لايمكن الخروج منها ، طالما دخلتها ، إلا حين يأذن رئيس المحكمة ببدء الجلسة .. وساعتها يوصلك رجل أمن آخر إلى داخل القاعة التى يفصلها عن حجرة المحامين ( طرقة ) بها دورة مياه ، منزوعة الأبواب وعلى نوافذها الحديدية من الخارج فوهة بندقية فى يد قناص .. وبداخلها يقف أكثر من جندى غير مستعدين للتفاهم بأى لغة .. وأيديهم على زناد أسلحتهم .. وقد شهروا ( السونكى ) من باب ( الاحتياط )!..

داخل قاعة ( الجلسة ) يجلس فى نهاية كل مدرج من المقاعد وبالقرب من أقفاص المتهمين رجال الأمن وينتشر رجال الشرطة العسكرية رغم أن أقفاص المتهمين كانت داخل قفص أكبر منها .. أى أقفاص داخل قفص .. وكان القفص الخارجى لإبعاد أى شخص يقترب من المتهمين ..

والغريب أنه لم يكن مسموحا ــ على الإطلاق ــ لأى محام أن يتصل بالمتهم الذى يتولى الدفاع عنه على انفراد.. على أن الفترة الوجيزة التى سبقت دخول الضباط ــ القضاة كانت كافية للتعرف على المتهمين وحملت هذه الفترة الوجيزة مفاجأة للدفاع ، وضعته فى مأزق صعب .. فقد قرر المتهمون الأربعة الأول الذين فتحوا نيران سلاحهم على المنصة وقتلوا السادات ( خالد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام وعطا طايل وحسين عباس ) أنهم لن يقبلوا أى دفاع عنهم ينفى عنهم ( شرف قتل السادات ) .. وأعلنوا أنهم سيتخلصون من المحامى الذى يرفض اعترافهم بما فعلوه ..

لقد اعتبروا أنفسهم ــ منذ لحظة نجاح مهمتهم ــ فى عداد الشهداء .. وربما وصلوا إلى هذه القناعة قبل ذلك بقليل .. منذ أن فكروا .. وقرروا .. ودبروا .

وقبل الدفاع المهمة دون تردد .. وعلى صعوبتها .. ورغم اعتراف المتهمين بالقتل !

وسارع ( خالد الاسلامبولى ) ــ قبل أن تدخل هيئة المحكمة ــ بالاعتراف علنا .. حين قال : ( أنا قاتل السادات ) .. ( أنا قاتل فرعون ) .. ( أنا قاتل الطاغوت ) .. وراح رجال الاعلام يسجلون هذا الاعتراف .. بالصوت .. وبالصورة ..

وعندما سأله ( رئيس المحكمة ) السؤال التقليدى : ( مذنب أم غير مذنب ؟ ) .. رد بصوت جهورى : ( نعم أنا مذنب ) .. وقبل أن ينتقل السؤال الى المتهم الثانى ( عبد الحميد ) كان لابد من أن يتدخل الدفاع لإيقاف هذه الاعترافات .. إن اعتراف عبد الحميد وباقى المتهمين ( ٢٤ متهما ) أمر متوقع .. وهذا يعنى أن المحاكمة قد انتهت بمجرد أن بدأت .. وراح الدفاع يوضح الأمر أمام المتهمين لتكون الإجابة على السؤال وليدة فهم سليم .. ( نعم خالد ورفاقه الثلاثة قتلوا السادات ..

وهم يفخرون بذلك .. ويشهدون عليه .. لكن .. التهم الموجهة إليهم أكبر من مجرد اتهام بقتل فرد واحد .. إن التهم الموجهة إليهم تتعدى ذلك وتصل إلى الاتهام بقتل كل من قتل أو أصيب مع السادات .. بل وتصل إلى الشروع فى قتل كل من فى المنصة .. والإقرار بالذنب لم يترك للدفاع شيئا يقوله فى هذه التهم الإضافية ) ..

وعندما فهم خالد ذلك .. قرر أنه غير مذنب .. وتبعه الباقون .. وتنفس الدفاع الصعداء !

ورحنا جميعا نعمل كفريق واحد .. وزعنا الأدوار كل حسب تخصصه .. فهناك محامون عسكريون أى محامون عملوا بالقضاء العسكرى ولهم خبرة فى هذا النوع من القضايا .. وهناك آخرون لهم ماضيهم وخبراتهم الواسعة بالقضايا السياسية .. بالإضافة إلى عدد لابأس به من المتخصصين فى قضايا الجنايات دون سواها .. وكانت هذه القضية فى حاجة إلى كل هذه التخصصات لأنها كانت قضية جنائية .. لها جناح عسكرى .. وجناح آخر سياسى!!

والقضية بهذا التوصيف ليس لها سابقة فى تاريخ مصر .

واتفق الدفاع على الوقوف أمام المحكمة وقفة رجل واحد .. محام واحد يتحدث نيابة عن الجميع .. لايثير محام نقطة ما أمام المحكمة إلا ويدعمه باقى المحامين فى هذه النقطة سواء بالكلام أو الأوراق أو الملاحظات .. ولايأخذ أى محام موقفا إلا ويأخذ الباقى نفس الموقف .

ونجحت هذه الخطة ..

لكن .. تعنت المحكمة كان أكبر من أى نجاح ..

وكان أول الغيث .. الاكتفاء بأسبوع واحد للمحامين للاطلاع على ملف القضية .. ثم كان قرار سرية الجلسات ( ابتداء من الجلسة الثالثة فى ٥ ديسمبر ١٩٨١ ) ( بدعوى ) الحفاظ على أسرار القوات المسلحة الخاصة بنظام الخدمة والحراسات والتسليح وغيرها التى تتداول بالجلسات ومراعاة للنظام العام ) .. وهو قرار لم تطلبه النيابة العسكرية .. صاحبة الدعوى .. ولم يطلبه الدفاع بالطبع .. وفيما بعد سجلت المحكمة فى أسباب حكمها أنها اتخذت هذا القرار بعد أن استبان لها أن الدفاع كان سيختط له خطا يتضمن التجريح فى شخص رئيس الجمهورية المجنى عليه .. وأغلب الظن أن سرية الجلسات كانت بقرار من جهة عليا .. وهو أمر لم يفصح عنه أى محام فى الجلسات العلنية الأولى والثانية .. فقد صرح وزير الدفاع ـــ قبل انعقاد المحاكمة ـــ أن القضية ستتداول فى سرية !

ومع تطور سير الدعوى ازداد التعنت ..

ووصل الدفاع والمحكمة ـــ فى كثير من الأحيان ـــ الى طريق مسدود ..

ومن باب القفز على الأحداث أن نتورط الآن فى رصد الوقائع والتطورات التى أدت الى هذا الطريق المسدود .. إن ذلك يعد طرقا مبكرا على هذا الباب .. وإن كانت هذه البداية قد أوصلتنا بسرعة إليه فإن الأمر كان إجباريا .. ولابد منه .. حيث كان من الضرورى وأنا رجل لاأحترف

الكتابة أن اختار ضربة بداية ملائمة للعبى .. مهنة المحاماة .. وأن تشرح هذه البداية وتفسر وتبرر علاقتى بتسجيل ورصد هذا الحادث .. الذى سمى بحادث المنصة .. والذى أنهى فترة من حكم مصر وأسدل الستار على بطلها الأول .

إن البداية التى اضطررت إليها .. كان لابد منها ..

لكنها .. لا تنفى أن هناك بداية أخرى .. أصبح من الضروزى أن نلجأ اليها الآن .. وربما على جناح السرعة .. وخاصة أن الأبطال .. والكومبارس .. والمكان والزمان يلحون فى ذلك إلحاحا لايمكن الفرار منه!